



SÜLEYMANİYE
Amca Zihiriyeh Küt.
401

I

مسعود الرزقي رسالة حنفية احمد بن حنبل عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة

وَأَنْتَ فَدَى الْفَاتِحِينَ
رَبِّ افْتَحْ بِنِجَاتِهِ قَوْمًا بِالْحَقِّ

2 سورة القمر على اسم اللهم العزيم المفضل
عن علي



في اللغة
 القريب جعل كذا في مرتبة
 في الاصطلاح جعل كذا في مرتبة
 كذا يظن على ما في العهد ويحكم بالضم
 نسبة الى بعض المتقدمين ولا يحق
 لا يستلزم كذا في الترتيب من المعنى ثم
 لو فرض الترتيب مع الاحتمال في نقلها به باعتبار
 هذا المعنى فلو اعتبر المعنى بكونه في مرتبة غير فاعلموا
 لربته اجاب الى القول او الاصطلاح فان لم يعتبر في كذا فاعلموا

المستودع الروفي

21
1019

4.1

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP:	ANCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni	
Eski	401

مجموعه ادب

1

ولقد غاب عني وروحي وقلبي
 وانا انظر الى كل شيء بعد
 وارجو من الله عز وجل وصاله
 واذا لم يجئني عني بعد من قد قل
 وبالله اعلم بالله لا تلو من عن العبد
 ومن لا شيء عن ارجو من الله ان يكون صالحا
 او غيرا
 هو العبد المذنب



[illegible][illegible]

[illegible]

الله من طرف النظر فعلى هذا لفظ
الاغراض عليه بانه غير مانع له حوله المذوق
البسته اللوازم بالنسبة اليها لان علومها مستقلة
لعلهم لو اخرجوها مع انسابها لم يكن لها اثر في العلم بل هو
المستقل على غيره وانما الغرض من هذا هو
انما سافط على الامر في مقوم شيء آخر
يكون وراء ذلك المقوم انه لا يكون عنه ولا ضرورة
فمن هذا يلزم ان لا يصدق في التعريف على
الكل الذي يستدل به على شئ اخر
استدلاله بالشيء اليه وليس كذلك
هذا التعريف على اصطلاح

الولى

الديك

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ولا شك ان هذا كما
بضم الصاد وفتح الهمزة
الموجودة ان بصرف

^{القول} بصدق العلم هو متى التماسه الدلالة على ان حمل على
الوجه الذي لا يكون له في نفسه النفي بالتمسك به لا يمكن ما يرد من بابها
^{اصطلاح} المنطقي وان حمل على اصطلاح الاصول فلهذا
الدلالة

الظفران لا يقدح في اجزاء الخريف العارية في السنة الثالثة
والسابعة والاربعون من الهجرة

انصبت الى اذنه فخرج من الخلق
تبعان من الامارة والرجوع الى
جميع الناس

اصدقوا عند تخففات الاخر فقلوا هذا يلزم ان لا ينسك تخفف
العلم بالمدلول عن تخفف العلم بالدليل اصله في يلزم ان لا

اصدقوا عند تخففات الاخر فقلوا هذا يلزم ان لا ينسك تخفف
العلم بالمدلول عن تخفف العلم بالدليل اصله في يلزم ان لا

اصدقوا عند تخففات الاخر فقلوا هذا يلزم ان لا ينسك تخففات
العلم بالمدلول عن تخففات العلم بالدليل اصله في يلزم ان لا

ولا يقال ان العلم لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
على ان يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
ان العلم لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج

لا يصدق على غيره في الادراكات اصله وقيل ان هذا
التعريف ليس بغير لانه يصدق على الامارة التي تلزم
في البقي بها النظم بعدم شيء آخر واجب عنه بان
المراد بالوجود اعتم على ان يكون ذهني او خارجيا وحيث
لا ينتقض التعريف بما ذكرتم لتخلف الوجود الذهني فيه
فان قلت لا يجوز ان يكون للمعوم وجود في الذهن والـ
يلزم ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشيء
موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلق واذا انصف

بوجود مطلق سلب عنه عدم مطلق والابتنم اجزاء التقيض
فاذا سلب عنه عدم مطلق سلب عنه عدم خارجي لان في العلم
يتلزم في الخارج فثبت له الوجود في الخارج والابتنم ان العلم
لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
على ان يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج

ولا يقال ان العلم لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
على ان يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
ان العلم لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج

ارفع التقيض وهو في قلت ان اردتم بالعدم المطلق
رفع الوجود المطلق يعني انه لا يتلزم عنه شيء بالوجود
اصلها كما هو الظاهر فلا يلزم من سبب هذا الرفع سبب الرفع
لما ذكرتم لانه يكفي فيه صدق الوجود الذهني فقط وان اردتم
بغيره رفع الوجود فلا يلزم انه يتلزم للوجود في
لانه يجوز ان يصدق على شيء واحد باعتبارين نعم ان في
هذا الجواب نظر اخر وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم
في صورة التقيض انما هو العلم بعدم شيء آخر لا العلم بوجوه
والذهني وله بوجوده عدمه فيه من حيث يتلزم من رفع التقيض
فلا فية الجواب ان يقال ليس المراد بالوجود ذهني كون

اي شيء في العلم ان في الازهار من وقوعه وتوحيده ومطابقته
لما في نفس الامر وهو تباين جميع اقسام المذلولات سواء
كانت وجودية او معدومة لان الوقوع كما يكون في الوجود
العلم بالوجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج
على ان يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في الخارج

والا ان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

والا ان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

فان كان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

وجود الحق في كونه علة وتسميها الى عدة اقسام بان

[illegible][illegible]

في العلل التوتية والبعدة وأتى التوت فناقضه والحقيقة
لهم جلوهها في حكم العلة الناصية بناء على أنها موشة ومشتتة
عللهم وقد سموا هذه العلة نامة ايضا نظر الالط في لهيج
العلل التوتية والبعدة وأتى التوت فناقضه والحقيقة
لهم جلوهها في حكم العلة الناصية بناء على أنها موشة ومشتتة
عللهم وقد سموا هذه العلة نامة ايضا نظر الالط في لهيج

Handwritten Arabic script, likely a religious or historical document, featuring dense cursive calligraphy.

في ان الكلام الذي في الكلام هو في الكلام
والله اعلم بالصواب

اي المقضي هو الله ثم والى اخص هذا التعريف بالملة زمة
بما في الكلام لان ما يقع بين المودات في النجوم ليس بمقتضى
عند اهل هذا الملة صله واما في ذلك لا يملك الكلام فيها
عن الكلام بين الاحكام كانه انما يفرغ كما هو على الفوق
في اطراف الملة زمة واجاب ما يعلم منه بالمقاب على الكفا

ويقال عن الامام الرازي في كتابه في النجوم وهو انه
لو لم يكن شيء كان ذلك النجوم اما مسدودا في الخارج
موجودا في لاسيل لا شيء منها اما الاول فله فيه لافق
بني الله من العدم وبني عدم الملة زمة لانه لو لم يكن
كذلك لوقع التامير بين العدميات وهو لا في التامير
خواص الموجودات الخارجية واما الثاني فله في لو كانت

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

لو كانت الملة زمة بين الشيء موجودة كانت كخاتمة لها
الشيء لا كان قلة لها وبدونها ولا نهايتها والشيء لا بد وان
تكون متغيرة للطرفي وحيث ان ان يلزم تلك الملة زمة
لا يصح اوله فان كان الاول فيقول الكلام لا تلك الملة زمة
الثانية ويلزم الشيء بين الملة زمة الموجود في الخارج
ان كان الثاني يمكن ارتفاعه عن الملة زمة وهو ما يكون
الاجزاء ان لا تكون في الملة زمة ان يلزم النجوم على كونه
وهو ما يمكن ان يجاب عن هذا التشكيك بكل في المقضي
والنقص والعارض اما المناقضة فيان نقول ان الملة زمة
في فضاء الموجودات التي رتبها بل بوجودها على ما بين
على الشروط والشرط به وبني عدم العلة ومسؤولها في

والله اعلم بالصواب

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

زوم شيء ليكن كان يحمل من الارض جائز ان ينكح من
 صاحبه وهو طيخ جواز ان ينكح ايضا من جملة المعاني فلا
 بد ان يكون ذلك جائزا ان ينكح من موصوفه وهو طيخ
 ولا شك ان ذلك صحيح لان النكاح جواز ان ينكح من ابنته
 استماع ان ينكح من موصوفه الاسماء التي يكون هو ايضا
 ولا يشترط ان جواز الى المحال وبعبارة اخرى لا يلزم ان
 يكون جواز ان ينكح من موصوفه الاسماء فان كان
 الاول وقع التلازم هناك بلا اشتباه وهو في مطلب
 الاول وهو المطر وان كان الثاني لا يلزم التلازم له وهو
 لانه يلزم التلازم مع ان الله ايضا يوجب التلازم وهو
 وهو مطلوبنا والدوران هو ترتيب الشيء على الشيء الذي به
 صلاح العلة ان يكون الشيء بحيث يحصل عند حصوله
 ان الشيء

(Faint handwritten Arabic script)

و ان لم يكن جواز الانشاع في نفسه
 ان انشاعه عن الموضوع يكون جواز
 ان انشاعه عن الموضوع في الشيء جائز
 لان الانشاع وان انشاع جواز ان انشاعه
 الموضوع في الشيء انتفع الانشاع في الموضوع
 من الشيء فيمكن ان ينعى ان انشاعه في
 وهو ان انشاعه في الموضوع في الموضوع
 و ان لم يكن جواز الانشاع في نفسه
 ان انشاعه عن الموضوع يكون جواز
 ان انشاعه عن الموضوع في الشيء جائز
 لان الانشاع وان انشاع جواز ان انشاعه
 الموضوع في الشيء انتفع الانشاع في الموضوع
 من الشيء فيمكن ان ينعى ان انشاعه في
 وهو ان انشاعه في الموضوع في الموضوع

[illegible][illegible]

وَقَدْ نَزَلَ رَجَاءُ أَنْ السَّيِّئِينَ مِنَ الدُّوَلِ لَا يَفْعَلُونَ خَيْرًا
وَهُنَّ الدُّوَلُ وَهِيَ مَطْلُوعَةُ الْخَلْقِ وَالْخَلْقُ الْإِنْسَانُ الْأَبَدِيُّ
لَئِنْ الدُّوَلُ لَا تَصِفُكَ مَطْلُوعَةُ الْخَلْقِ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهَا

بصرف تعبد الشيء الاول بذلك الشيء الثاني بسبب حصوله عند
مرة بعد اخرى وذلك الترتيب اما ان يكون وجود الاعمدة متو
المتك على الترتيب فان وجوده متو ترتيب على وجودها وان عند
عدم الترتيب فليكن ان يكون المتك معدوم والجواز تحقيقه
آخر البيع وغيره او يكون عدم الوجود كالطهارة بالنسبة الى

جواز الصلوة فان عدمه يترتب على عدمها واماعند وجودها
 فيجوز ان لا يجوز الصلوة بسبب النقص شرط آخر كما استقبال القبلة
 وعبروا ومعا الى يكون وجوده وعدمه كترتب وجوب الرجم على
 الزنا الصادر من المحض والى اى الرب هو الدائم والى انى
 الترتيب على هو الكدار وبطل ان بين التلازم والديور ان
 وخصوصا وجه بناء على اجتماعها في صوده يكون الدايرو

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

هذه هي الصلاة السريّة في بيوت
الانبياء فانظر الحارث انك تعلم ان
قوة الله تعالى على كل شيء

[Fragmentary handwritten Arabic script from folio 89v]

وَاللَّهُ يَخْتَارُ
مَنْ يَشَاءُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ
فَيُعَذِّبُهُمْ أَوْ يَرْحَمَهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

الملك و...

[illegible]

على النسخة هذه
والنسخة التي في العارف بالله ضريحه
في القبر الشريف

18

[illegible]

العارضة ان كان علمي دليل العقل الاول كما في الحقائق
 العامة الوردية بمعنى فبان ان كان غيره فان كان ضرورة
 كصورته بمعنى عارضة بالمثل والافعال بالغير والنقص
 هو من الكمال لا عارضة بل الوجود عليه في مضمون الصور

فقال قس ان يقال هو من الدليل مع بيان تحدد الحكم عنه و
 قالوا قد بينا في الاصل انه لا يمكن ان يتحدد الحكم به
 الا بالبيان الذي هو الدليل عليه

الثاني ان الفعل اذا قام عما مطلوبه **دليله** يمكن التمراده على
نفيه ايضا فربما كان يمكن ايراد كل من المعارض والنقض فان
قال لا بد ان دليلكم هذا متاه بغير ان يستدل به لتخلف

الحكم عنه يكون نقضا على طريق الالجل وان قال ان ذلك مستلزم

[illegible]

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding edge of the book.

عنا وجبى ان عاينهم المنع واما على وجه الذي بالدليل او
والاول لا يفيد اصلا سواء كان ذلك المستند لازما للمنع او
لان منع المنع وحق ما يؤوله لا يوجب اثبت المقدمة المتعدي
التحجج على المحلل ابا انما عند منع الحائض واما الثاني فاما يفيد

يقول عليه ان كلامكم هذا كلام على السند وهو غير مفيد
ان قال المصلح هناك ان اردتم بكونكم ان الكلام عليه غير مفيد
انه كذلك مطلقا فهو والآفة لا يجوز ان يكون هذا مما سمع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

معيبة مفصلة او اجمالى وتوجهه الى توجبه التقض
ان يقال ما ذكرتم من الدليل على صحة الحكم المذكور عنه
في تلك الصورة واتى المعارضة فظهر ان يقال ما ذكرتم
من الدليل وان دل على ثبوت المدلول ولكن عند ما تبين
واما قوله وان دل على ثبوت المدلول ولم يقل وان ثبت وان
صدق في تلك يلزم ثبوت المدلول عنه واذا شرع المعارضة
في الدليل الدال على خلاف ما اطلعه الاول فيصير ذلك المطلوع
الاول ههنا كالباقي ثم وبالحكم اى بصحة الحكم ههنا
كما اطلعه ثم والمعارضة والنقض الاجمالي على ما تبين في
مقدمات الدليل ايضا وببيان ذلك انه اذا اطلعه المطلق
على مقدمة الدليل فلما يل ان يقول هذا الدليل بجميع مقدماته
غير صحيح بناء على خلاف الحكم المذكور عنه في تلك الصورة او
يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة ولكن

عندنا ما فيها وثبت ما فيها قضاها وذلك المذكور
المعارضه والنقض الاثبات في مقدمات الدليل بالنسبة
المقدمة التي يستدل المحلل عليها يكون معارضة ونقض
اجابها ويكون المعارضه بالمثل لا مجموع الدليل مناقضها
سبل المعارضه اما كونها مناقضه فلو ردها على مقدمه
لان المعارضه هي الدليل ومنه الدوله والدول
في مقدمات الدليل واما كونها مناقضه فظاهر فيكون الدليل
ويكون اي النقض ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل تفصيليا
طريق الاجاله اما كونه تفصيليا فلعلته بمقدمه معينه
واما كونه عا طريق الاجاله فظان هذا الذي ذكرنا في مقدمه
في هذا المحل في حيث انك من طرف البطل اي كلها وحسب
المنه الى نقضه والنقض والفرق والنقض والفرق
من مقدمات الدليل فيلزم عليه دفعه اي دفع ذلك المنوع
اما بدليل ان كانت تلك المقدمة المنوعه نظريه تحتاج الى
تقديمه

ان كان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة

ان كان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة

بجانبه لا نظروا كيف او يتبين ان كانت تلك المقدمة
المنوعه بديهه اذ لا يحتاج الى دليل هنا بل لا يحتاج الى
عليها كما قبل في موضعها وذلك قولهم ان تعريف البديهه
او الاستدلال عليه اذ يجب بالاسباب له او وضعه
الاسباب مكان الاسباب وكلها فاسدان والتبطل بالاسدال
على المقدمة المنوعه في غايه الظهور عما انه سيجي بعد
وان التعليل بالنسبه عما ثبوت المقدمة الضرورية التي
منها اسباب فانك رايه بقوله كما يقول المحلل عند من
هذا القول العالم متغير لاننا في هذه التغيرات في من
لوحات والاثار المختلفه وان الى اي المحلل بدليل ثان
وان عما ثبوت تلك المقدمة المنوعه كما هو الظاهر والمكاتب
سباق كلامه وقد يحمل ان يجعل قوله دليل ثان اعتم
منه ان يكون دليله دالة عما ثبوت تلك المقدمة ولو غير ذلك

ان كان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة

ان كان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة
فان نقض الدليل من غير ان يكون الدليل مناقضاً للمقدمة

لما لم ينقطع كله منه شيء من ذلك فلا يخفى من ان انتهى اوله
 لا امر ضروري القول ولا انتهى اليه وكون ذلك الامر ضروري
 القول قد يكون بان يكون بغيرها جديلا لا يحتاج الى الاستدلال
 عليه فيصده الابل وتقبلها بالضرورة اما قبل التنبه
 او بعد وقد يكون بان يكون مما يرضاه الابل وتقبله
 ويكون فانها اياه سبب من الاسباب وان كان مما يحتاج
 لا الدليل في الواقع واذ لم يحل الواقع عن الانتهاء او عده
 فان كان الاول يلزم الالتزام وهو ايضا وان كان الثاني
 اي عدم الانتهاء لا امر ضروري القول يلزم الالتزام لانه اما
 ان يلزم الشيء عن طريق المبدأ اي في العلة او في العلة عن
 الدليل وبين لزوم احد الامر من انه اذا لم ينته أدلة العلة

في الدلائل الدالة على ثبوت عاينوت الاول ولكن
 لا يلزم لزوم التنبه في الثاني كما سبقت عليك بعد فاما
 ان يمنع الابل ايضا اي كاشع الدليل الاول وسلم ولم يمنع
 ذلك فان منعه فالافام المذكورة تأتي فيه في المناقضة
 والمعارضه والنقص الاجمال وكما بان في هذه الافام وهذا

الدليل الثاني كذلك تأتي في كل ما ان في العلة بدليل ثالث
 كذلك اربع فضاء عدا في اي حاشي اذا كان الكلام جاريا
 في الطرف في عاينوت يلزم ان انتهى ذلك الكلام الى احد

الامر من ان ان انتهى الى الالتزام المانع وهو ان لا يكون له سبيل
 لا منع كلام العلة الذي يكون بينهما مطاوع وشرائط وان
 انتهى الى الختام العلة وهو محذور عن اثبات ما هو مطلوب
 ومنعاه وذلك لان العلة ان انقطع كله من بائع او بائع
 في الابل فحصل له الختام وهو وظو الا اي وان لم ينقطع

والا فلهذا لم يثبت الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان

والا فلهذا لم يثبت الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان

لما لم ينقطع كله منه شيء من ذلك فلا يخفى من ان انتهى اوله
 لا امر ضروري القول ولا انتهى اليه وكون ذلك الامر ضروري
 القول قد يكون بان يكون بغيرها جديلا لا يحتاج الى الاستدلال
 عليه فيصده الابل وتقبلها بالضرورة اما قبل التنبه
 او بعد وقد يكون بان يكون مما يرضاه الابل وتقبله
 ويكون فانها اياه سبب من الاسباب وان كان مما يحتاج
 لا الدليل في الواقع واذ لم يحل الواقع عن الانتهاء او عده
 فان كان الاول يلزم الالتزام وهو ايضا وان كان الثاني
 اي عدم الانتهاء لا امر ضروري القول يلزم الالتزام لانه اما
 ان يلزم الشيء عن طريق المبدأ اي في العلة او في العلة عن
 الدليل وبين لزوم احد الامر من انه اذا لم ينته أدلة العلة

في الدلائل الدالة على ثبوت عاينوت الاول ولكن
 لا يلزم لزوم التنبه في الثاني كما سبقت عليك بعد فاما
 ان يمنع الابل ايضا اي كاشع الدليل الاول وسلم ولم يمنع
 ذلك فان منعه فالافام المذكورة تأتي فيه في المناقضة
 والمعارضه والنقص الاجمال وكما بان في هذه الافام وهذا

الدليل الثاني كذلك تأتي في كل ما ان في العلة بدليل ثالث
 كذلك اربع فضاء عدا في اي حاشي اذا كان الكلام جاريا
 في الطرف في عاينوت يلزم ان انتهى ذلك الكلام الى احد

الامر من ان ان انتهى الى الالتزام المانع وهو ان لا يكون له سبيل
 لا منع كلام العلة الذي يكون بينهما مطاوع وشرائط وان
 انتهى الى الختام العلة وهو محذور عن اثبات ما هو مطلوب
 ومنعاه وذلك لان العلة ان انقطع كله من بائع او بائع
 في الابل فحصل له الختام وهو وظو الا اي وان لم ينقطع

والا فلهذا لم يثبت الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان
 وان كان الالتزام والافام ان يقدح في تقديم اقا في اول الامر لان دليله ان

١٠

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint horizontal crease is visible near the top edge, and there are a few small, dark, irregular marks or stains near the top center. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

1

[illegible]

دليل العقل واما الكبرى فادعى ذلك البعض بذهنها ثم ضم
 ويخرج عن صفة البرهان الاول وهو ان ما ذكره العقل فهو قول دليلاهم
 نتيجة العقل المذكور وهو ان كل ما يدكره العقل فذلك يحتاج
 اليه الاولون كل ما يحتاج هو اليه فروع له فاستثنى ما هو
 اعطاهم ما هو في كل شيء وجوابه بحج اما في الحق فقول
 اوله الخاتم من ان لا جعل العقل الاجمالي في قبل الاول فما لم ينع لان
 العقل لا يجب عليه الاستدلال اذ انفق الابل على طريق الاجمال
 لان الابل بصيرة عند النطق مدتها لانتفاء احتياج الدليل لان
 سئل به فله بدله من شئ هديده عليه كما سئل غيره من شئ
 في جواب العقل ان من شئ هديه وهو طوط وما يقال في ان المك
 في قوة النطق الاجمالي مما يؤيده ما هو اعطاهم فان قلت في جاب ذلك
 هذا الكلام خارج عن قانون التوجه لان نصيبا في الحق
 هو من مضمون الشئ على كل من القادير الشئ ويكتب فيه
 في وضع اللزوم على تنبيه واحد منها واما شئ البعض القا

لا تروا الى ارض ولا ثمن ولا تقف في وديني في عبادتي
 فورا النبوة فيكون لها وتكون له عبادتي
 لا تروا الى ارض ولا ثمن ولا تقف في وديني في عبادتي
 فورا النبوة فيكون لها وتكون له عبادتي

[illegible]

على اثبات الدعوى
 اصله ان يجوز ان يستدل المصلح بدليل او كما سمعنا ان اهل
 في مقدمات دليله في لا يلزم التسليم فله عن ان يكون طرفي
 العلة لان تلك الادلة لا يتوقف بعضها على بعض واما في الجواب
 فنقول بعد ما عدا الصفة في الدليل الثاني ان المصلح اذا
 ذكر شيئا ينقطع به كلامه ان يثبت دليله عند المعاشرة
 او انقض الا جاله فلذلك البت لا يكون علة ولا سببا لدليله
 لا يجب التحقق ولا يجب التصديق والواجب ان يكون على الا
 مما يتوقف عليه وجود المصلح الاول الدليل في الواقع وعلى الثاني
 مما يثبت عليه تصديقه وكل منهما فان قلت اذا لم يكن التسليم
 علة للدليل في شيء من المراتبي فكيف يكون مقبولا له وهو خلاف
 ما فرضنا مقبولا قلت معنى تقوية الدليل ان الدليل لم يكن قبله
 بحيث لو جازات المصلح عند الخضم واما بعد ذكره فيكون سببه
 موجبا اياه عنده سالما عن البطلان له وانه يلزم منه توقف

ان الاستدلال بان كان موقفا
 على ما لا بد من ان يكون له
 ان الاستدلال بان كان موقفا
 على ما لا بد من ان يكون له

على اثبات الدعوى
 اصله ان يجوز ان يستدل المصلح بدليل او كما سمعنا ان اهل

30
 ان توقفنا على ان لا يكون الدليل انما هو
 توقف احد ما على الآخر من يلزم التسليم وايضا ان تم هذا
 الدليل الثاني بمقدومه يحصل المطلب الذي هو سببه كلها
 ما ذكره المصلح بالنسبة الى دليله فيكون الباطل من كلامه
 مستدركا فاقبل تنبيهه واما رسم هذا البحث بالنسبة
 لان من شأنه ان يعلم مما سلف ذكره من الاجابات لكنه
 قد يفتن منه فكانه ذكرهما تنبيها عليه فانه منع المقدمه
 من الدليل قد لا يجر المصلح بان يكون انتفاء تلك المقدمه المكونه
 مستلزا للمطل الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم بتلك المقدمه
 المكونه وجوابه ارجواب ذلك المنع ان يرد المصلح بان
 يقول ان كانت تلك المقدمه المكونه ثابتة غير ممنوعة يتم
 ما ذكرناه من الدليل وان لم يكن يلزم المدعى كما اذا قيل في
 اثبات حدوثه ان عيان الشئ انه لا يخفى عن الحوادث
 وكل ما هو كذلك فهو حادث وبما ان الكبرى سبب بعدوا

ان توقفنا على ان لا يكون الدليل انما هو
 توقف احد ما على الآخر من يلزم التسليم وايضا ان تم هذا
 الدليل الثاني بمقدومه يحصل المطلب الذي هو سببه كلها
 ما ذكره المصلح بالنسبة الى دليله فيكون الباطل من كلامه
 مستدركا فاقبل تنبيهه واما رسم هذا البحث بالنسبة
 لان من شأنه ان يعلم مما سلف ذكره من الاجابات لكنه
 قد يفتن منه فكانه ذكرهما تنبيها عليه فانه منع المقدمه
 من الدليل قد لا يجر المصلح بان يكون انتفاء تلك المقدمه المكونه
 مستلزا للمطل الذي يستدل عليه بالدليل المتقدم بتلك المقدمه
 المكونه وجوابه ارجواب ذلك المنع ان يرد المصلح بان
 يقول ان كانت تلك المقدمه المكونه ثابتة غير ممنوعة يتم
 ما ذكرناه من الدليل وان لم يكن يلزم المدعى كما اذا قيل في
 اثبات حدوثه ان عيان الشئ انه لا يخفى عن الحوادث
 وكل ما هو كذلك فهو حادث وبما ان الكبرى سبب بعدوا

بيان الصوري فلان العيان لا يخفى عن الحركة والسكون وهما
 حادثان وبيان عدم الخلو بان العيان لا يخفى عن الكون في
^{سواء كان في ذاته} فان كانت تلك الهيئة مسبوقة بكون آخر في ذلك الحيز فهي
 سابقة وان لم يكن مسبوقة بكون آخر في ذلك الحيز بل في حيز
 آخر فحركة ولو قال المانع لاسلم ذلك الاخصا لم له يجوز
 ان لا يكون مسبوقة بكون آخر لصله كما في آن الحوادث في
 تكون خالية عن الحركة والسكون فلم يعلل ان يرد وينفرد
 لا يخفى اما ان يكون الاخصا دينا بتمامه فان كان كذلك
 والا يلزم ثبوت المعلوم اعطاه حدوث العالم وهو
 خلافه اذ لم يتصف بالشيء المستبعد للكون بالكون المبني
 يجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو يتوقف حدوثه به
^{او المستلزم} لثبته والتجمل بعض ما ذكرناه في مسألة التوضيح اذ انقضى
 الكلمة اذا استقلت في المواد الخفية تنفي عن المسكمت وستكون

31 دونه وتنتقل في ذهنه نقى جلتا مسألة العالم
 ينتقل في المؤثر ومثل هذا القول من حيث انه يقع فيه يجب
 يستوي من حيث يدل عنه مسألة ومن حيث يطل
 بالدليل مطلوب ومن حيث يخرج بالحجة يشبه فالتسوية
 واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات
 والدليل على هذه المسألة قوله لان العالم محرك وحمل
 محرك فله مؤثر شئ ان العالم له مؤثر وهو المسألة
 اعطى بعضها فان قيل لاسلم ان العالم محرك وهو متساو
 لمجوز المنع الخالي عن التأييد بالمستند فنقول العلة في جوابه
 لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا دليل ثان دال
 على ثبوت المقدمة المنوعة وهو صوري الدليل الاول وصوري
 هذا الدليل الثاني بين لا يحتاج الى الدليل كما سبق فيما سبق
 واما بيان الكبرياء المائية فيه فلان كل متغير محل الحوادث

لا يخ عن الحوادث وكل ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث
نتج ان كل متغير حادث وهذا دليل ثالث مركب من متغير
ثالث ينتج كبره الدليل الثاني اعني كل متغير حادث وهذا دليل
الثالث بالحيثية فيكون مركب من قبلين وقعت نتيجة الاولى
منها صفة الآخر وتلك النتيجة مطلوبة هنا فيكون التنبه
هكذا ان كل متغير محل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث
لا يخ عن الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخ عن الحوادث فيجعلها
صفة والمقدمة الثالثة من القياس كبرى وهو موقوف وكل ما
ماله يخ عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث
وهو المطلب وتلك النتيجة المذكورة اعني نتيجة القياس الاول
من القياسين ان كانت مطلوبة كما في هذا المقام يعني ذلك القياس
المركب من موصول السابغ وان كانت غير مطلوبة يعني موصول
النساج وهذا القياس يحتاج الى كل منها الا بيان اما بيان ان

32 ان بيان ان كل متغير محل الحوادث فهو ان المتغير قد يكون
بانتقال البنية من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة تكونها
حاصلة في ذلك البنية المتغير بعد عالم يكن فيه حادثه البنية
وهو اي وتلك الحالة الحادثه صفة فائدة بذلك المتغير المنقول
ايها من الحالة الاولى فذلك المتغير محل لها اي لتلك الحالة
محل للحوادث لان الوصف لصفاته لا محالة فان قيل
لا نسلم ان تلك الحاصلة في المتغير بعد عالم يكن كذلك
يكون محله لها لم لا يجوز ان يكون التغير في ذلك المتغير
بزوال ما كان فيه من الوصف لا يحصل امر كان فيه
منها فله يتحقق كونه محله للحوادث هذا مثال للمنع مع
استد فيقول المعلن في جوابه ان تغير المتغير لا يخ
اما ان يكون بموصول امر ما كان فيه او بزوال ما كان فيه
وعا كلاه التقديرين يكون ذلك المتغير محله للحوادث

ات على التقدير الاول فظوات على التقدير الثاني فلهذا
 كونه ان يكون الزوال عدما لا ينافي حادثته وله وصفته
 اي لا ينافي كون ذلك الزوال حادثا ولا كونه وصفا لشيء
 لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد والبياض
 وغيرهما وقد تكون عدمية كالجهل والعلم فان قلت واذا
 كان عدمية الشيء الواقع في الواقع يوجب كونه وصفا
 لشيء لكن له يوجب كونه حادثا حتى يلزم ان يكون موصوفا
 محله للحوادث لان الاعدام المنسبة للحوادث لا يوجب
 والوضعية كلها ازالة غير منصفة بالحدوث وان تبين
 بالعدم ايضا وايضا ان الحادث عند عدم عبادته عن موجب
 سبق بالعدم والعدم لا يصدق عليه انه موجود ^{فقط}
 عن بقاء القبول على ان كلامه لا يليق ان يستدل به و
 وله بدل على ما يليق بذلك لان عدم تناقض شيء لشيء اعتمد

33 من استلزمه بانه والعدم لا يدل على الاخص اصله فان قلت اذا
 كان الشيء العدمي الواقع في الواقع مسبوقا بالله وقوع الحيز
 ان يكون ازيل بالضرورة كما ان محل الخراء ههنا كذلك بل يح
 ان يكون حادثا لا بالعدم الذي فسروه وهو الموجود مسبوقا
 بالعدم بل بمعنى الواقع المسبوق بالله وقوع وهذا القدر
 كاف في مطلوبنا هذا وكان قوله وكونه عدما لا ينافي
 وصفته وحادثته اشارة الى هذا المعنى وكونه ^{وصفا}
 مسبوقا بالله وقوع في غاية الظهور فلهذا يحتاج الى البيان
 اصله لكنه انما يقع فيه نوع اشباه وهو ان كونه عدما
 ينافي كونه وصفا حادثا لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث
 كما ذكرنا فاش في مرض البتة لا دفع هذا الوهم بقوله
 وهو ان كونه عدما لا ينافي في الحقيقة ما ذكرناه آنفا فاذا
ثبت ان كل متغير فهو محل للحوادث فتقول كلاما هو

محل للحوادث فله يخ عن الحوادث لانه اي ذلك المحل
 لا يخ عن قابلية ذلك الحادث الذي حقه فيه ومحل ما لا يخ
 عن قابلية ذلك الحوادث فهو لا يخ عن الحادث بشي ان
 كل ما هو محل للحوادث لا يخ عن الحوادث ات الصفوة فله
 محل اي شي يمنع ان يكون خاليا عن قابليته والآن يلزم محله
 واما الكبرى فله ان القابلية ايضا حادثة وكل حادثة تكون محل
 للحوادث فيكون محلها محل للحوادث واما قلنا ان القابلية
 حادثة لانها مشروطة بامكان وجود الحادث وكل ما هو
 مشروط بالامكان وجود الحادث فهو حادث بشي ان
 تلك القابلية حادثة ات بيان الصفوة فله ان اي الحوادث
 لا يكون قابله للمنع فيلزم ان يكون ذلك المفعول محتمل الوقوع
 حتى يتحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية
 نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين القابل والمقبول

34 والمقبول لا يتحقق بدون امكان التسبب هكذا قيل واما
 بيان الكبرى فله ان شرط القابلية ذلك الحادث وهو امكان
 وجود الحادث حادث ولا شك ان حدوث الشرط هو
 حدوث الشرط بالضرورة واذا كان كذلك فقابلية اي قابلية
 ذلك الحادث يجب ان يكون ايضا حادثة واما قلنا ان امكان
 وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازل لان
 الحادث ما كان عدمه سابقا عليه واما في الواقع
 مع عدم كون عدمه وانقائه وقوعه سابقا عليه لا يمكن ان يكون
 ازل لاي لا يمكن ان يكون متخفا يتحقق الاول والا لكان
 ذلك حادثا سبوقا بالله ووقوعه واذا لم يمكن ان يتحقق في
 الازل لا يكون له امكان التحقق في الازل والآن لكان محتمل
 التحقق في الازل هذا خلف وان لم يمكن له في الازل امكان
 التحقق يكون امكانه حادثا بالضرورة وهو الخط فلك ان
 قلنا لم

لا يمكن

لا نسلم لزوم حدوث الامكان من عدم امكان الحوادث في الازل
وهذا انما يلزم من اخذ الحوادث مع شرط كونه حادثا بمعنى
ان الحوادث بشرط كونه حادثا لا يمكن ان يتحقق في الازل فله
يلزم من هذا ان لا يكون لذلك الحوادث مع كونه متصفا
بصفة لحدوث امكان في الازل اما بالنظر الى ذاته فلا يلزم
ان لا يكون له امكان في الازل فكيف هذا ان لا يجوز ان لا يكون
له امكان في الازل بالنظر الى ذاته لانه لو كان كذلك يلزم
ان يتقبل الوجود من الاشياء الذاتية لا الامكان الذاتي وهو
وهذه مناقضة بطريق المعارضة لان توجيهه ان يقال
ما ذكرتم وان دل على حدوث الامكان للحادث ولكن عندنا
ما ينبغي وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانتقال وهو
اما الملازمة فلهن ذات ذلك الحادث لو لم يكن يمكن الازل
لكان اما واجبا لذاته او مستغنا لذاته لانه ان كان مستغنا

35 المفهومات في الافاق الستة وظهوره جدا والاوه باني
البطلان فتبين الثاني وان بطلان اللازم فلهن الممتنع
لذاته ما يقتضي عدمه لذاته وكل ما كان كذلك يمتنع
طريق الوجود عليه وكل ما شأنه كذلك يستحيل امكان
وجوده البته والاما كان اقتضاؤه العدم لذاته هذا
خلف فان قال المعلق لا يجوز ان يكون ممكنا في الازل فلهن
الاول انه لو كان له امكان في الازل لكان ذلك الذات
متحققة في الازل والا يلزم ان يتحقق الصفة بدون الوصف
متقدمة عليه وهو في الثاني انه لو كان له امكان في
جب الذات لجاز ان يتحقق في الازل كنهه في لانه لو
تحقق في الازل لكان ممالا يصدق عليه الحادث والتمس
ظهفه هذا خلف فيقول ان لا نسلم الملازمة الاولى
فقوله والا يلزم ان يتحقق الصفة قبل الوصف قلنا لا نسلم

وانما يلزم ان لو كان الامكان وصفاً شئياً واحداً اذا كان
منه الاعتبارات العقيدية العدمية فله لا يبقاها اذا لم يكن الامكان
بشئ لا يكون اي شيء ممكن ممكنا وهو بطل بالضرورة لا نأفوه
لأنه ذلك وانما يلزم ان لو كان المستلزام انتفاءا، فبجده المحل
انتفاءا، لحد في الواقع ولكنه تم كما استلزام في جهة الله ثم وبه
في الجواب عن التعليق الثاني ان كون اي شيء ممكنا في الازل لا يوجب
تحققه فيه بل يوجب ان يكون ذلك الشيء متصفا في الواقع
بالامكان ومحصله ان الازل احاطا طرفا الممكن او طرفا تحققه
والمستلزم للمحذور وهو اعتبار الثاني لا الاول ومن
النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط فان خلص المعلق من
هذا المنع المذكور فنقول اذا كان امكانه حادثا وتلك
القابلية شروط هذا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا
حادثا كما سبق في الدرس اب بقر فان سراح هذه الكثرة

الرسالة في بيان خلو المعلق ان المراد بالامكان الذي 36
جعلناه شرطاً للقابلية ذلك الحادث انما هو الامكان الوقوعي
لا الامكان الذاتي ففكر الامكان الوقوعي بانه الامكان
الذي لا يكون طرفه المخالف واجبا ولا مستغلا بالذات و
لا باخر من لو فرض وقوع طرفه الموافق لا يلزم له واذا
كان المراد ما ذكرناه فنقول ان امكان الحادث حادث غير ازم
فقوله يلزم الانقلاب المذكور قلنا لا نسلم الانقلاب وانما يلزم
ان لو حدث الامكان الذاتي عند حدوث الامكان الوقوعي
هذا كله وفيه وجه من وجوه الالوهة ان الامكان الوقوعي
على ما فسر لا يصدق على شيء من المفروعات اصله انما
الواجب الذاتي والممتنع الذاتي فقط وانما على الممكن الذاتي فلا
سواء كان موجودا او معدوما يمتنع ان يكون طرفه المخالف
خاليا عن الاحتياج والوجوب بالغير وهو هو والثاني انه

اذا كان المراد بالامكان ههنا الامكان الوقوعي لا يتم شيء
 من الدليل الذي ذكرها هذا الشيء في شرط القابلية بالمكان
 وجود الحادث فان شيئا منها لا يستلزمه اصله وهي ان
 هناك فادرجع اليه وتذكر الثالث ان كلامكم هذا انما يتم
 منه احد نفع العارضة بالتغير المذكور لا نفع المنع
 والعارضه فتأمل وبعد هذا فنقول في اي معنى تتبرر صدق
 القابلية لا يخفى ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود ذلك
 المتغير او لم يكن القابلية كذلك فان كان القابلية لازمة فلا
 يخفى وجود المتغير الذي هو محل الحوادث منها لان المتغير
 يمنع خلوها عن لوازمه فثبت انه لا يخفى عن الحوادث وان
 لم يكن تلك القابلية من لوازمه يكون عرضا مفارقا له واذا
 كانت القابلية عرضا مفارقا له كان القابلية عرضا مفارقا
 للمتغير ان يكون المتغير قابله لتلك القابلية العارضة ايضا لا

كانت

37 لان العروض قابل لوضع لا يلا فلك القابلية قابلية اذ
 فثبت الكلام اليها فنقول القابلية الثانية ايضا امر حادث
 كما مر من ان القابلية مشروطة بالمكان وجود الحادث وذلك
 للحادث ههنا هو القابلية الاولى وهي اي تلك القابلية الثانية
 اما ان يكون من لوازمه اوله يكون منها بل يكون عرضا مضافا
 له فان كانت من تلك اللوازم فثبت المطر وهو ان ذلك
 المتغير لا يخفى عن الحوادث وان لم يكن تلك القابلية الثانية منها
 فكذلك نقول في تلك القابلية الثالثة ما قلناه في الثانية فليس
 احداه من اقسام الثاني في القابليات الغير المتشابهة وانما انما
 القابلية لازمة لوجود المتغير المذكور والاولة باطله بطل
 في موصفه فتعين الثاني فثبت المطر وقد فرغنا عن بيان مقدمات
 القابلية المركبة في الكبرى القابلية الثاني ونشر في المقدمة الثالثة

وجه فون وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث لا متولد
 كان ازلها كانت الحوادث الى الابد في ايضا ازلها والالكان
 الحول في الازل خالبا عنها وذلك بط لانه ظهر في التدرج وجه
 الازل تلك تلك الحوادث في لان الازل والحادث متغايران
 قطعا ولما قيل ان يكون لا نسلم ان ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث
 وهذا المنع وان كان يجب النظر وادعاء المتدعي انه السند
 عليها اعني كبرى البتة الثاني كنه في الحقيقة راجع الى المتدعي
 اللزوم في التوقف جزم في دليلها وجه قوله لو كان ما لا يخرج
 عن الحوادث ازلها كانت الحوادث في ازلها اي يمنع هذه
 الشرطية ولا نسلم اللزوم المعتبر فيها ومستند ذلك المنع قوله
 لم لا يجوز ان يكون البتة ازلها وهو لا يخرج عن الحوادث بان
 يكون كل حادث متولد فانه تلك الحوادث متباعدة الاخر

38 الاخر منها لا ال اول كما في الفلك عند الفلك فانه هم يقولون
 ان الفلك قد يمتنع بسبب قلة بالعدم كنهها يتعاقب عليها
 دائما منها حركات غير متناهية كل واحدة منها بسبب قلة في
 من تلك الحركات لا ال اول فها هذا لا يلزم من ازلها الحول الى
 الحوادث الى الابد في ولا بد لذلك من دليل قطعي ويمكن دفع
 هذا النوع بالعناية وجه ان المراد بالحوادث ههنا الحوادث
 المتوازنة لانها ليست اوله ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج
 عن قابلية حادثه وتلك القابلية يجب ان تكون لازمة لذلك
 الحول والال يلزم التساوي في القابليات الغير المتناهية
 فها هذا المذكور يكون محصل الكلام ان كل ما هو محل الحادث
 لا يخرج عن الحوادث اللازمة فهو حادث فينبغي دفع المنع المذكور
 وهو ظنهم بان ان يمنع لزوم التساوي فينبغي ان يبين
 ذلك ان لو كانت القابليات امور يتوقف بعضها على بعض

لا اله الا الله لكنه لم كيف وانما نسبت بيني القابل والقبول كما
 فيما سجد فتكون متارة عنهما وليست سلمنا ذلك كمن لا يلقى
 ذلك بل لا بد معه من ان يكون القابلات وجودية
 وذلك لم يكونها امورا نسبت بويده ايضا وليست سلمنا وان
 ذلك لكن يجب معه ان لا يكون تلك القابلات اسبابا معدة
 وهو موانع ان يمنع هذا الكلام بطريق المناقضة على
 المعارض فيقول وليست سلمنا ذلك اي وليست سلمنا ان
 ما ذكره من الدين يدل على حدوث العالم ولكن عندنا ما
 وذلك لان كل ما لا بد منه في مؤثراته السبع في ايجاد العالم
 لا يخفى ان يكون ثابت في الازل اوله يمكن كذلك والثاني
 وبما ان لا يكون جميع ما لا بد منه في المؤثرات حاصله في الازل
 مستلزم لبطوله في المزموم لازم لبطوله في لازمه واذ ابطه
 الثاني من التبيين فتبين الاول وهو ان جميع ما لا بد منه

وبطلان المستلزم لبطوله في لازمه
 ايجاد
 وبطلان

منه حاصله في الازل وانما قلنا ان الثاني مما سلمه الح 39
 لان كل ما لا بد منه اذا لم يكن حاصله في الازل يكون بعضه
 حادئا لكون حصوله مسبوقا بالاحصول فله يكون ازلها
 في بلزوم اصله من ان يكون الحادث قدما او الشئ بيني العلم
 والاسباب وكله على اطلاق واحاطا بيان الله زعمه في افاد
 بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثراته السبع في ايجاد ذلك
 الذي هو بعض ما لا بد منه في تأثيره في وجود العالم لا يخفى
 اما ان يكون ثابتا في الازل اوله يمكن كذلك فان كان ذلك للجمع
 حاصله في الازل بلزوم قدم ذلك في ذلك لا شئ يخلف القول
 عن العلة النامة في كاسنيتي وان لم يكن ذلك للجمع حاصله
 فيه فبعضه يكون ما هو حادث والكلام فيه اي في ذلك البعض
 كما في الاول اي كالكلام في البعض الاول بان نرد وتقول لا يخفى
 اما ان يكون جميع ما لا بد منه في مؤثراته السبع في ذلك البعض

الاول ان كان ذلك

الاشياء في العلم
 ان في متخلف في الازل اوله يكون متخلفا فيه فان كان الاول
 قدم قيام ذلك البعض الذي فرض حادثا وان كان الثاني يتقدم
 الكلام اليه ايضا فله يخ انا ان ينهي تلك السلسلة لا بعض يكون
 كل ما لا بد منه في ايجاد متخلف في الازل اوله فيلزم خ انا
 التقدم اي قدم الشيء المفروض حادثا على تقدير انتهاء تلك السلسلة
 او التسلسل في الجدي على تقدير عدمه واذا ثبت استلزامه
اشك الاول الثاني في الترتيب ثبت الشك الاول منه وهو
 ان كل ما لا بد منه في الموصوف في ايجاد الله تعالى العالم حاصل
 في الازل و خ يلزم ان لا يكون العالم لانه ان كان حادثا على ذلك
 التقدير فاختصاص حدوثه بوقت معين وبعد وقت حادث
 العالم لا يخ في ان يكون لاحرا زائدا على ما كان في الازل اوله يمكن
 كذلك الامر الزائد فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد
 له في الموصوف غير حاصل في الازل والتقدير انه حاصل في

من طرف العلم

40 فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد منه للواجب في موصوف في
 ايجاد العالم في الازل حاصله او غير حاصل هذا خلف اشك
 اجتماع الحضور وعدم الحضور في وقت واحد ضرورة
 وان كان الثاني اي وان كان ذلك الاختصاص لا مزيد
 لم يكن في الازل يلزم رجحان احد جانبي الممكن لا المرجح و خ
 محتمل بهما الفعل وامام بيان الملة زمة فلهذا اذا كان على
 الناحية ازلية يكون متبعا حدوثه لاجتماع اجزاء الاوقات
 على السوية فاختصاص حدوثه بوقت دون وقت يكون
 رجحانا بله مرجح بله اشتباه فان قال المعلق في دفع معارضة
 ان بل لا نسلم ان الترتيب صحيح بله مرجح في ذلك اي المنع مما لا يتقدم
 المعلق ولا يضر بل في تلك المعارضة لان ان بل يرد ويقتض
 لا يخ في ان يكون ذلك الترتيب صحيح بله مرجح محال اوله يمكن كذلك
 فان كان محال لا يتم حادثا نراه من الدليل سماعنا هذا النوع

وان لم يكن محالاً في از وجود العالم بدون الوجود فبطل
اصل دليلكم كون كبراه على ثباته و هو مؤنث ان كل محدث فله
مؤثر وحاصل الكلام ان اثبات المقدمة الممنوعة على سبيل الالتزام
يعني ان هذه المقدمة لا بد وان تكون ثابتة عندكم ان كل محدث
فله مؤثر وهو جنة على الحالة التي يصح به مرجح وجوابه ح
بالنقض الاجال كما يقول المصل ما ذكرتم من الدليل المورده ^{مقام}
التعرض بغير مقدماته في صحيح دليل التلخيص في غلظ الحكم المط
البرهان عنه في الحوادث مع انه ياتي ايراد جميع مقدماته فيها
ويمكن ان يجاب عن الدليل ان بق بطريق المناقض وتو
ان يقال لاسلم ان يكون التلزام ههنا في السجدة
وانما يكون كذلك ان لو كانت تلك الامور الغير المتناهية
مجموعة في الوجود كنتم ان يجوز ان يكون في الاسباب المدة
والحدوث ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود وذا ثبت

41 ثبت صفى الدليل المورده اثبات احتياج العالم الى المؤثر
وهو ان العالم محدث فيقول في اثبات كبراه وهو مؤنث ان
كل محدث فله مؤثر ان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر
وصفى هذا الدليل في اوقات كبراه فنقول في بيانها ان الممكن
لا يتقضى ذاته شيئاً من الوجود والعدم والامكان واجبا
او ممنوعاً فيكون حصول الوجود له من مؤثر البتة لا شأ
مرجح احد طرف الممكن المتساوي لطرف الاخر بل مرجح وذلك في
بداهيات الاحكام العقلية وما منعه لانه هو كما بره
بمقتضيات الفعل منها فلا يلتفت اليه في المناظرة ان اصله
واذا كان كذلك فيصير في ان العالم له مؤثر وهو الحكم المط
من الدليل **الفصل الثالث** في اى اهل التلزام ابدعنا ها ونذكرها
ههنا ثلثاً منها وفيه ثلث ادباني اى اهل التلزام اخرها المصكبة
كنهه ذكر بعضها منها ههنا المسئلة الاولى من علم الكلام وهو

تفسير
عطف

علم يقتضيه على اثبات العقائد الدينية على الغير والزامها
اباه بالبراد المحج ورفع السبب والمثله الثانية من الحكمة وهو
علم باحث عن احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والمثله الثالثة من علم الخلاق وهو
علم يقتضيه بحفظ اتي وضع كان وهم اتي وضع
كان بقدر الامكان المثله الاولى نقول ان واجب الوجود
واحد وهذا هو الذي وتحريره ذواتا اثباته فنقول
لانه لو لم يكن كذلك كان اكثر منه واقلة ان يكون ذلك
الاكثر اثنى واذا كان اثنى فله في مح ان يكون بينهما ملة
اولا يكون اذ لا سبيل الى شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنى
لان فوالله لم يبد على ذلك فوالله انه لا يكون
ان يكون بينهما ملة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون
بين الواجب وغيره علاقة توجب التلزم بينهما وذلك يوجب

في علم الكلام

المثله
علم الكلام

جب الاحتياج الى احتياج احد الواجبي الى الآخر واجبه
الواجبي في لانه يوجب امكانه وامكان الواجب
فلما دله لثباته قلت ان كون الملة زمة بينهما موجهة له جتاج
هم فان قال المعلق اذا كان بين الواجبي تلزم يكون احدهما
ملزوما والآخر لا مالا محالة والملزوم يحتاج الى لازمه
فيكون الواجب الذي هو الملزوم محتاجا الى الذي هو الله
وهو اولى وايضا اذا كان هناك علاقة موجهة للتلزم
يكون واجب الوجود محتاجا اليها والابلزم ان يكون ذلك
الواجب مستلزما للواجب الاخر في غير احتياج اليه تلك
العلاقة فله تكون هي سببا موجبا لله مستلزما وهو على لا
خلاف ما فرضناه فنقول ان اردتم باحتياج الملزوم الى
لازمه احتياجه بحسب ذاته وتحتفه فموان اردتم
باحتياج الملزوم الى غيره فموان اردتم

الوجود والعدم يكون كذلك ان كان من جهة الوجود فانه
 ووجوده لا غيرة وهو ممكن كيف وان الواجب مستلزم
 لصفاته اللازمة لذاته مثل العلم والحياة والقدرة و
 غيره هاتم الله ما لم منه انتفاء واجبيته وهو لا يعدم
 الملازمة ايضا لا لو كان كذلك يلزم جواز الاستسكان
 لانه لو لم يجز ذلك يلزم بثبوت الملازمة بينهما والله لم
 يطل ان ما هو التدبير بخله فيه واما بيان اللزوم فلان
 الملازمة عبارة عن امتناع الاستسكان بين الشئين واذا لم
 يجز الاستسكان يلزم ذلك الامتناع بالضرورة والاستسكان فيما
 هو محل بحثنا لا لانه لا يثبت الا بان يتحقق احدهما
 احدهما ولا يثبت الآخر وذلك بط لانه الواجب الوجود
 لا يمكن عدمه والا لما كان واجبا وهو واذ كان الاستسكان
 محتملا فلو كان جازما ان ضرورة ان كان ذلك فيكون

43
 الكمال من بطرانه وبنو دهره وان يقال ان غير جواز
 في قولك ان عدم الملازمة بين الواجبين يوجب جواز
 الاستسكان بينهما جواز الافتراق هناك وهو وجود احدهما
 مع عدم الآخر فلا نسلم ان الله لم يعدم الملازمة هو
 هذا ان لا نسلم انه لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم
 جواز الاستسكان بينهما بهذا المعنى لجواز ان يكون الشئين
 ملازمة مع ثبوتهم في الواقع بالضرورة كقولنا كلما كان
 الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عنيبه
 جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على انه يجوز ثبوت
 احدهما في الواقع في غير احدهما الى الاضواء كان ذلك
 الاثر ثابتا ولو لم يكن ثابتا فذلك لازم ولكن لم يثبت انه
 يعني نسلم ان جواز الاستسكان لازم من عدم اللزوم بين
 الواجبين كونه ملازمة في الواقع فيكون ذلك في الواقع

هذا الذي لا ينفك عن الحق لا ينفك عن الحق
 بجميع مداته غير صحيح لانه يوجب ان لا يكون شيء على
 شيء واللازم بطله شبهه واما بيان النور فنقول فيه
 انه لو كان كذلك فله مخ اما ان يكون الموجب مستلزما
 لمعلول ام لا فلا لبس الى شيء منهما اما الى الاول فلانه
 يوجب جتناح النور الى الله ثم كما ذكرتم فيلزم ان يكون
 العلة الموجبة معنى الى معلولها وهو محال وعدم الملازمة
 ايضا لانه يوجب جواز الاشكال العلول عن العلة
 الوجيه وهو محال لانه يهتلم جواز التخلف وهو محال
 كما مر فيكون جوازه ايضا كذلك لان جواز الخ في المستلزم
الثانية وهو قونا واجب الوجود يجب ان يكون
 واجب بالذات وهو الحق الذي لا ينفك عن الحق وهو الحق
 عندنا في امورنا والحق في حقنا في حقنا

علم الحق

44
 ثم ان دام الاستدلال بطله في قوله لا ينفك عن الحق
 بالذات لكان فاعلا بالاختيار والتلا بط والمقدم مثله اما
 بيان الملازمة فظ لانه واسطه بينهما واما بطله في التلا
 فلانه لو كان الواجب فاعلا بالاختيار فله مخ اما ان
 فعله في الازل جائزا او لم يكن وكل واحد منهما بط والفعل
 بكونه فاعلا بالاختيار بط واما قلنا ان كلا منهما بط اما
 امتناع جواز الفعل فثبت لانه لو كان فعله ازليا يلزم احد
 الامرين المستعنيين وهو اما ان يكون لازما حادئا او يكون دائما
 بالاختيار موجبا بالذات ولا شك في كونها من المتعنتات
 واما قلنا يلزم احد هذين الامرين التجديدي لانه لا يخ
 من ان يكون له قصد وارادة في ذلك الفعل اولم يكن فاما
 فان كان يلزم حدوث فعله عما يشترط ان لا يكون هو
 منزه عن الارادة فيكون هو هو والارادة لا يكون

وقد اريد به الامكان لا الوقوع في الزمان
 قلنا لا سلم وانما يلزم ان لو كان لم يكن ممكن بالذات وعم وجوابه
 ان جواب هذا الدليل الدال على كون الواجب موجبا بالذات
 على وجه المعارضة ان يقال ما ذكرتم في الدليل وان دل على ذلك
 الخط الذي ادعيتموه ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لانه لو كان
 الواجب موجبا بالذات يلزم احد الامرين وهو اما كون الواجب
 معلوله لغيره او كونه جائزا لعدم وكل منهما ار من الامرين بط
 وبطلان الله ثم يدل على بطلان المزوم وانما قلنا ذلك لانه
 كون الواجب موجبا بالذات يوجب الامرين المتضادين لانه لو كان
 الواجب موجبا بالذات فله بد وان يكون له فعل بحد
 عنه او لا يكون فيكون معلوله الاول موجودا معه لان
 ذلك المعلول لا يخاف ان يتوقف على امر اخر غير اوله فان
 كان الامرين يلزم ان يكون الاول موجودا في كل زمان فانه لا يمتنع

46 فلهذا السبب وان كان الثاني بخلافه يكون ذلك معلولا بالامر
 الترجيح لله مرجح وذلك على الوجه مستحيل فلهذا الفاعل الثاني
 واذا وجد العلول الاول معه فلهذا ان يكون معلوله الاول
 جائزا لعدم اوله لم يكن كذلك فان لم يكن جائزا لعدم يلزم ان
 يكون واجبا لان ما لا يمكن عدمه يجب وجوده البته فويل
 ان يكون ذلك الواجب الذي هو العلول الاول معلوله لغيره و
 ذلك هو الواجب الذي فرض موجبا بالذات وهذا احد الامرين
 الباطلين وان كان ذلك العلول الاول جائزا لعدم كان الواجب
 ايضا جائزا لعدم وكلما كان العلول جائزا لعدم كانت علته
 الموجبة ايضا كذلك لان العلول لا يلزم لها اي للعللة الموجبة
 اياه وجواز عدم الله ثم يوجب جواز عدم المزوم قلنا ان
 الواجب يكون جائزا لعدم هذا خلف اذ هو ايضا احد الامرين
 المتضادين يلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فانه لا يمتنع

بناءً على ذلك فترى هذه الحجة نفاذ بكونه ان وجوده
 يجوز ان يرد منه معناه احدهما ان يكون الشيء حيث يصح
 طرأه ان عدمه عليه بالنظر الى مجرد ذاته وان لم يصح ذلك
 بالنظر لعلته التوجية بناء على كونها ضرورة الوجود في
 الخارج كما في الفعل الاول بالنسبة الى الواجب عندهم فان الفعل
 الاول لا يتحقق وجوده بالنظر الى ذاته فيكون عدمه جائز
 بالنظر اليها وان لم يجر ذلك بالنظر الى وجود واجب الوجود
 والثالث يصح طرأه ان عدمه عليه في الواقع ان يكون لم يكن
 علته الموجبة اياه ضرورة فيه واذا تقرر هذا فتقول
 ان اردتم يجوز ان عدمه ههنا المعنى الاول فتحت ان المعلوم
 الاول جائز لعدمه واما قولكم ان المكان عدم المعلوم بوجوب
 المكان عدم العلة ثم ومستنده ما ذكرنا في الفعل الاول
بأنه لا يجوز ان يكون في الزمان والمكان معاً في الزمان والمكان

47 يكون العلة واجراً لوجوده وان يلزم ذلك ان لو كان عدمه مطلوباً
 بهذا المعنى موجباً لا تنافي الامكان الذي وهو مستند
 مما ذكرناه انما يتبين اي هذا الكلام المذكور ههنا يتبين
 على جواز وظن مقدر على المعارضة المذكورة ههنا وتقدره
 ان يقال لا يمكن لبطلان ان يعارض الفعل في الدلالة العقلية
 ان بطلان اذا سلم دليل العقل وصدق يلزم ان يصدق المدلول
 انفس لان تصديق المعلوم بوجوب تصديق الله زعم كماله
 فعلى هذا يلزم ان يكون استدلال ان بطلان على ما يعارض المدلول
 موجب تصديق المتناقضين وهو محال فيكون هذا الاعتراض
 نقضاً لدليل المعارضة على سبيل الاجمال وتقرير الجواب ان يقال
 انه يجب ان يكون المعارضة في المقولات كاستنقاع الاجمال
 للدليل استدلال به العقل على مطلوبه لان ما ذكره ان بطلان
 ما ذكره بكونه في الزمان والمكان معاً في الزمان والمكان

كما ينبغي قوله مطلوب العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
ان يكون مراده ذلك الذي لا يكون العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
المتعين وهو العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
لان العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
في نفسه ذلك العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
والمطلوب العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
وذلك العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
مطلوب العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
المراد به العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
مطلوب العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
في العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
فذلك العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود
ما ينبغي العدم في الوجود بما هو مطلوب في العدم بما هو مطلوب في الوجود

49 سمول العدم كانت العلية محققه اولم يكن كذلك
وفيه ج لانه ان اراد بهذا الكل ان يكن
سمول العدم نسب الحق العليه او عدم
على السو له عقله فم لكنه اضا العقل لا يقتضي
بعض مقام التفصيل وان اراد به استواء نسبه
وفي نفس الامر فم لانه يجوز ان يكون كل شئ
الوجود والافتراق ج لانه لا يستلزم تلك العليه
ولا يقتضي نفي سمول العدم بدون ه واذا لم يكن
العليه مدار النفي سمول العدم بل يقتضي نفي
سمول العدم على تقدير استفاء العليه ايضا لان
العليه اذا كانت ثابته كان نفي سمول العدم
ثابت فم عدم ايضا يجب ان يكون ثابت العليه
وان لا يكن نفي سمول العدم ثابت على

انتفاء العلة ايضا كانت العلة مدارا له وجودا وعلما
هذه بيان المذمومة ان يفيض شئ من العدم يوجد على تقدير
وجود العلة كما ذكرناه قبل وان عدم العلة على تقدير عدمها
ايضا يلزم الدوران وجودا وعدمه البتة وفي هذا المقام
ايضا نظر لان انتم المداري له وجودا ولا عدمه امتداد وجودا
فله في مطلق اللزوم بيني وبينه لا يستلزم الدوران كما
للمفاهيم في الشيء الواحد واما عدمه فلا يجوز ان يكون
عدمه يفيض شئ من العدم على تقدير العلة اتفاقية غير ممكنة
الدوران في حيز العدم كما في سائر الاعداد الجعدي
الواقع اتفاقا وايضا ان هذا الدليل ان كان محكما
في جميع مقدماته يلزم ان يكون المنع بالذات ممكنا على ما
الوجود وهو لا بد منه العقل اما بان اللزوم فلا يتناول
ان المنع بالذات لا يتوافق ان يكون ممكنا بالمكان لخاصة

الخاصة وان لم يكن كذلك فذلك يجب ان يكون ممكنا 50
بالوجود والآن يلزم ان يكون له مكان مدار له مكان العلم
الذي ذكرناه وجودا وعدمه وهذا خلقا واذا ثبت
يفيض شئ من العدم فاما ان يفيض شئ من الوجود فيكون
الا فراق وانما كان مستمرا الوجود في الوقتين او لا
فراق بين الوجودين يلزم ثبت احد الوجودين في الحقيقة
وهو المطالب في الوجود والوجود المذكور المستلزم لطلوع الوجود
الذي هو المطالب في ما ذكرناه صدر الحجة في ما قبل
لما ان العلة المذكورة يفيض شئ من الوجود في الوقتين با
بالنسبة الى احد الشئين ليس مدارا لتفيض شئ من عدم
الوجود فيهما في الواقع وفي نفس الامر كمن لم يعلم انهما قد
لك على تقدير عدمه شئ من الوجود في الوقتين جاز ان يكون
ذلك التقدير المذكور خالوا والآن جاز ان يستلزم الى ان وهذا

المنعوف

المنع يستحق عند جميع القدر وهو منع المورثانية في الواقع
 على قدر امر شخص مستند بما ذكره من قول جواز ان يكون ذلك
 التقدير حاله والحال جازا يستلزم الحال بخلافه فانقوله هو
 المنع لا يضرنا لانه حكماء ان يكون ذلك التقدير ثابتا
 في الواقع اعله في لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر يتم
 ما ذكرناه من الدليل على ان المنع المذكور وان لم يكن ذلك
 التقدير ثابتا في نفس الامر بل من بعض عدم والى يلزم ارتفاع
 التقيضي وبه حصل المقصود كما في الشكاه ومن الترتيب
 المذكور ثم كتابنا ونسبها الى الله ان يفتقر قاننا
 يوم حشرنا وحيث بنا على يد اضعف عبدا والله

يوم حشرنا وحررنا على يد اضعف عبدا لله

احمد بن محمد الخزاز في معجم الجمع

عشر جمادی الاخری سنہ ستی

والف ف ص ح ه السند على

صاحب الزمان عليه السلام

والسنة انا انا

فالسلم ما ناظر الكتاب

ادع له بالمعصية

لَا يَكْفُرُ الْفَرِيقُ

وَقَالَ أَحْمَدُ

قلیل عمل
پہلے اور

منه

60.

۱۵۴

۴

بسم الله الرحمن الرحيم

كَلِّمُوا الْحَدِيثَ وَالْحَقَّ عَلَى بَيْتِكَ الصَّلَاةَ وَالْحَقَّ أَتَابَعْدَ إِذَا نَفَسَ بَعْضُهُمْ نَافَسَ

ان كنت ناقله فطلب الصي او مد عجا فالدهل ولا يُنْعُ الشغل والمَدْعَى آله

مجازاً إذا منع طلب الدليل على مقتضىه فإذا اشتغل به فوقع منعا مجزواً

اوسع السد ولا يدفع السد الا اذا كان ساويا ونقص بالتخلف او

عوض بدین الخلفه فی مقلی الصور بتانی حُرث ما نعا بان تقوله اللہ تع

مستكم بجهلهم انهم نافله عن المقاصد ومعدتها بدليل انه ليس الكلام

الإذاعة وكلمة الله التي تكلم بها فيمنع يجوز الجواز فيمنع بالاصل او

يُتَّخَذُ بِالْخَلْفِ فَيُضِلُّ أَنْ يَضَاهِقَ الْقَدْرَةَ إِلَى الْقُدُورِ فَيُفْعِلُ مُسْتَدَابَانَهُ

بانه صد حقیقی او بعارضی بانه تادیبه لکوفی لکادیکه فیض بان

يقال له سلم ان الكلام مركب من الحروف بيت ان الكلام لفحى

وَأَنَا جَعَلْتُ الْكَلَامَ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

الرسالة بعون الملك
الاعظم

[illegible]

مطلع بالانوار الى

[illegible][illegible]

دون مطلب الطلب
ولا طلب الدليل مطلب بل طلب
الدليل على مقدمات الدليل المعينة
كلها وبعضها وشيء العمل عبارة عن
شيء واحد وواحدة بينهما دون الجوع
جاء الحق لا يمكن إقامة الدليل عليه
بطلب الدليل عليه سحره سحره

والمدعى الأجهل إذا نفي في مقام طلب الدليل على
أي مقدمات الدليل والدليل الذي كانت المقدمات

ليس هو الدليل الذي يطلب على تلك المقدمات وهو ظاهر
وإن كان ظاهر العبادة يوجبهم ذلك وأكبر بالفتنة همسا
على ما قبل هو ما يتوقف عليه صحة الدليل وإن كان جازما

أولا وإذا عرفت حقيقة المنع فاعلم أنه إن لم يكن في النقل
دليل فظا أنه لا يوجب عليه المنع وإن ذكر فيه فهو ظاهر
طريق كماله فلا يتعلق به الموازنة لأنه حكى بقول عن الغير

الناقل حيث هو ناقل ليس بمتهم صحة بل هذا الدليل
بالنسبة إليه تلك الحقيقة حتى يقع شعاعا جازما على مقتضى مقام
والتناقل إن التزم صحة هذا الدليل المنقول أو أقام دليله بكونه
على ما قلناه صادقا لا يوجب عليه ما يوجب عليه هذا هو الحكم ليس

الكل في تطبيق الدليل على أنه يمنع النقل وأما تطبيقه على
وهو قوله إذا كان في
والدليل الذي يطلب على تلك المقدمات وهو ظاهر

الدليل على مقدمات الدليل المعينة
كلها وبعضها وشيء العمل عبارة عن
شيء واحد وواحدة بينهما دون الجوع
جاء الحق لا يمكن إقامة الدليل عليه
بطلب الدليل عليه سحره سحره

وإن كان ظاهر العبادة لا يوجب عليه المنع وإن ذكر فيه فهو ظاهر
طريق كماله فلا يتعلق به الموازنة لأنه حكى بقول عن الغير

الناقل حيث هو ناقل ليس بمتهم صحة بل هذا الدليل
بالنسبة إليه تلك الحقيقة حتى يقع شعاعا جازما على مقتضى مقام

والتناقل إن التزم صحة هذا الدليل المنقول أو أقام دليله بكونه
على ما قلناه صادقا لا يوجب عليه ما يوجب عليه هذا هو الحكم ليس

على أنه لا يمنع المدعى فهو أن المدعى من حيث أنه مدعى ليس
بمقدمة الدليل أصلا فلا يوجب عليه المنع بالمعنى الحقيقي وإنما
يقيد المدعى بقيد من حيث هو مدعى إذ هو قد يكون جازما

الدليل المدعى أو فتوجه عليه المنع لكنه ليس بمدعى بل هو مقدمات
من مقدمات الدليل وأعلم أن ما ذكره المصنف أي يدل على ما

ادعاه إذا كان المنع حقيقة والمنع المذكور وإن كان معناه الخفي
وهو قوله لا يمنع النقل والميكافرة وهو الذي لا يمنع النقل

مختصا به وأيضاً لا يدل على أن معناه الجازم ما هو ظاهر
في العبادة أنه منعه وأما ما ذكره من أن النقل يمنع
المدعى وله من حيث يصلح لذلك سوى الطلب فنقل

يكون بمنع طلب نصي أو صحة ومنع المدعى يكون بمنع طلب
الدليل عليه والطلب شرعي إنما وينبغي أن يعلم أن المنع
له مضافان أصحهما عدم تناول للنقض والمناقضة

المعارضه جميعا والثاني أخص ويقال له مناقضة ونقض
وهو ما ذكره من طلب الدليل على مقدمات الدليل المعينة

هذا هو تطبيق الدليل على المقدمات الدليل المعينة
كلها وبعضها وشيء العمل عبارة عن
شيء واحد وواحدة بينهما دون الجوع
جاء الحق لا يمكن إقامة الدليل عليه
بطلب الدليل عليه سحره سحره

[Marginalia:]

*و هو من بعض الفقهاء الذين
اوكلها لابي اسحاق الشافعي هـ ١٢٠*

*ان يقول ان المراءى من ماله
واجب عليه ان يملكه*

*ان يكون له ملكه كان النسخ
الذي لم يكن في يوم الفتح*

[illegible]

منه في بعض احواله ان يكون له اولاد
منه في بعض احواله ان يكون له اولاد

في بعض النسخ...
وكان ان كل المانع في عبارة المص على المناقض هو
الظن الاول او في العلم ان الترتيب المنوع على ما ذكره
المحقق الرزي في الحاشيات هو ان النقص مقدم على المنا
و هو مقدم على المعارضة فلو قدم المص النقص على المنا
لوافق الوضع الطبعي وايضا ان اتموه لكانت تجري في التبعها
ايضا كما لا يخفى على من لا يتبع فالفرد على الدليل هو
اما لاكتفاءه بالاصل او جعله الدليل اعم من
بان يقول الظاهر من هذا قوله في صدر الرسالة اذا
قلت بكلام لا هذا شر في قبيل جمع كل من الله تعالى
مسكلم بكلام اتي وهو ماله سبق على وجوده عندنا
نافلا عن القاصدا ان لم يكن كتاب كنه ليس هو
لان المحقق المتبني ذاتي والمقدم عليه فان ظن النقص
القاصدا ومعدا بل لعل الله سبحانه وتعالى لا يندو
في بعض

57
في بعض النسخ...
وكلم الله موسى تكليمًا هذا بيان السادة لا فان الله تعالى
ان هذا الدليل على تميزه عما يدل على ان الكلام صفة ثابتة
له تعالى واتا على انه موجود في نفسه بوجوده غير مسبوق
بالعدم فلا خلاف ان يكون كالعدم الذاتي والوجوب الذاتي
فلا يلزم من كون الشيء صفة وثابت له كونه موجودا وبنا في
نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل والآن ان يكون
لواجب تعالى صفات بوجوده فان له اكثر من ان يخصه مع
ليس كذلك عنده ونشأه فان قيل المدعى ليس الا ان الكلام
صفة ثابتة له تعالى اولا ووجوده في نفسه باخوفا المدعى
فان دفع البتة فلهما هم يتولون بوجود الكلام وبعدونه
في الصفات القديمة وليس العلم هو هذا على ان يكون ثابتا
له في الازل ايضا لا يلزم من الدليل فيه مافيه وفيه مافيه
في بعض

الرسالة مقدمة بعض المقطعات
الارضية في

الرسالة مقدمة بعض المقطعات
الارضية في

مورسوا كان على ما ينبغي ان يكون هذا المقطع لا يرتبط
بغيره من المقطعات لان المقطع المذكور على
الشيء الاول منه كمن يتكلم في لاهوت الكلام
العلم الا انه يقال ان معنى كل متكلم في لاهوت
الكلام ما لا يخلو من المقطعات الكلام حال او لا

العلم ان المقطع الاول يكون على وجهي احد وان يكون
الاول مع خصوصية جارية في مادة المقطع
والاول مع خصوصية جارية في مادة المقطع
فان يفتك في مواضع عديدة

العلم ان المقطع الاول يكون على وجهي احد وان يكون
الاول مع خصوصية جارية في مادة المقطع
والاول مع خصوصية جارية في مادة المقطع
فان يفتك في مواضع عديدة

الرسالة مقدمة بعض المقطعات
الارضية في

فمنع جواز الحجة بقرينة بان يقال لا سلم انه لئلا
لهم لا يجوز ان يبرهن على الكلام على السبيل الى ان
او في الطرف في دفع الاصل بقرينة ان كقضية اصل
فلا يجزى لادليل ارادة كقضية وانما الدليل على
اراد على المعنى الاصل او ينقض بالحق بان يقال انه

هذه الخلق لا ذاته كالكلام حيث قال تعالى خلق سبع سموات
الآية فيوجد الدليل الدال على ان الكلام صفة ازلته والخلق
انها مع انه امر صافي او عبادة عن تعقل القدرة بالقدرة
فخلق الحكم عن الدليل وانما الدليل بقرينة ان اضافة القدرة
الى القدرة والقدرة صفة ازلته وتوحيده عند تعقلها عبادة عن

بها فيمنع مستد بان حقي بان يقال لا سلم انه اضافة لم لا يجوز
الحاكمة بقرينة ان يقال ان ذلكم واي دل على ان الكلام صفة
المودات

الرسالة مقدمة بعض المقطعات
الارضية في

كذلك وجوان الكلام مركب من كوف وكل كان كذلك
لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقريب ما في عبادة
المص من الما اذ الكلام ليس تاديه كوف بل هو مركب
من كوف كاذين وهو المود ويؤيده قوله فيمنع بان يقال

لا سلم ان الكلام مركب من كوف ومنه هذا المنع قوله ان
الكلام على النوازل والاصل الكلام على النوازل ولله الكلام
الاول بالعلم ان يكون بان الله تعالى وضم المتكلمين
مكلمه والثاني بالعلم ان يكون بان الله تعالى وضم المتكلمين

عواصق علم الكلام وما يؤيده من علم على السبيل التمثل وكان
تفصيلها على ما سبب هذه الرسالة اقتضاه على غير ما فيها
وتوضيح ولم يورد امر اذ لا عليه مقتضى كونه نورا
عسيرة بقرينة هذا فان كقضية يمنع للبينة في وجهي
مختلفة

والدليل القطعي على ان العقل لا يتغير في ذاته وانما يتغير في ما يتغير عليه من الصور والاشياء
 والاشياء هي التي يتغير عليها العقل فيكون العقل متغيرا في ذاته وانما يتغير في ما يتغير عليه من الصور والاشياء
 والاشياء هي التي يتغير عليها العقل فيكون العقل متغيرا في ذاته وانما يتغير في ما يتغير عليه من الصور والاشياء
 والاشياء هي التي يتغير عليها العقل فيكون العقل متغيرا في ذاته وانما يتغير في ما يتغير عليه من الصور والاشياء

ان المعارضة في المعقولات كما تنقض في الدليل بان يقال
 ان دليلكم لو كان صحيحا لكان صادقا فيتنقض مدلوله
 لكن عندنا دليل يدل على صدق قوله فلا يكون صحيحا فيكون محض
 المعارضة نقضا اجماليا لانها تدل على ان دليل المعلة تمام
 لا يتحققان معا بل على انه واحد والتخصيص بالمعارضة في
 الدلائل العقلية انها ملزمة ومات بالنسبة لمدلولها بخلاف
 الادلة العقلية اذ هي ارات على خلاف المدلول ولا يلزم من خفاء
 الخ خفاء كذا الخ هذا ما قالوه في بيان المسئلة وثبت هذه
 الجواب بان ما ذكره في بيان كون المعارضة في قوة النقص
 انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض من ذلك لا يفي
 في كونها في قوة او مال الى التلزام والتلزام الخ لا ينقض
 مسوون في قوته وما ذكره في وجه التخصيص انما يتم اذا كان
 كل دليل عقلي شينا وكل دليل نقلي طينا وكلما اعتد به في



Süleymaniye U. Kütüphanesi
 Kism: AMCA ZADE
 NUSAYIN PASA
 Yeniköy
 Eskişehir 401

غير واقعة وايضا اللزوم محتمل في مطلق الدليل المتساو
 لهما كلف يكون العقلي ملزوما والنقلي غير ملزوم وبالحكمة
 الفرق ليس على ما ينبغي ونحتمل الكلام على هذا المقادير لئلا
 يتجزأ المسئلة والمات الله الرجوع والمات اعلم ان الحق المنسوب
 لا يختلف لشيء قدس له هذه الرسالة لئلا يظن في شيء متغير
 وجب بعضها شيئا ولم يثبت عليها التزم نقلها بل في الكلام
 على وجهه خطه ووقع بعض تقريرات موافقا لبعضها وبعضها
 غير موافق فامل وانصف فان وجه خفا فاتبه والفا
 صلى فان الله له يرضع ابو الحسين ثمن السران

النسبة الى مولى المولى والا هالي
 مولانا خفي فربما يخفى اناب الله اجرو
 واحسن امر في سنة سبع
 وتلكم في بعد الفاض
 حقة النعمة فوبلة
 وباركوا الله
 الموت
 حاله
 ف

يا كرام

مستمان ایشک شرم



علی
 ان کما ان الحقیقین المدعین انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 الواقعان في الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 فدل علی ان ذلك من اولی الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 لا قدرها وکونها من اولی الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 ليس الا ان العاقله في اولی الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 البیان التام واضحا من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 الدعوی فسیب من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه
 آخر وهو راجع الی الفرق الی ما یبصر الخفیه من کما انهم لا بد من هاتین ارضی الخفیه